

Distr.: General
14 January 2005
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

بصفتي ممثل الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، يشرفني أن أحيل إليكم طيه، النصين الانكليزي والفرنسي، للصيغة النهائية للبيان الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه الثالث والعشرين، المعقود في ليرفيل ، في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

وأرجو ممتنا العمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيمون أ. أديكانيه
القائم بالأعمال
ممثل الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

مجلس الأمن والسلام

الاجتماع الثالث والعشرون

١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

ليبرفيل، غابون

بيان

البيان الصادر عن الاجتماع الثالث والعشرين لمجلس السلام والأمن

اعتمد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماعه الثالث والعشرين المعقود على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، في ليرفيل، غابون، البيان التالي:

ألف - عن الحالة في كوت ديفوار

إن المجلس،

١ - يكرر الإعراب عن قلق الاتحاد الأفريقي إزاء الصعوبات الهائلة التي تواجهها عملية السلام في كوت ديفوار والتأخيرات الكبيرة في تنفيذ كل من اتفاق ليناس - ماركوسي المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ واتفاق أكرا الثالث المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وهما الاتفاقان اللذان ينبغي مواصلة الاستئارة بهما في عملية السلام في كوت ديفوار؛

٢ - يكرر أيضا الإعراب عن قلق الاتحاد الأفريقي إزاء الانعكاسات الكارثية للحالة الراهنة على التلاحم الاجتماعي لكوت ديفوار ونسيجه الاقتصادي ووحدته، وكذا على الاستقرار الإقليمي وآفاق التنمية الاقتصادية في المنطقة ككل. وفي هذا الصدد، فإن المجلس يؤكّد من جديد التزامه باحترام شرعية كوت ديفوار وسيادة هذا البلد ووحدته وسلامة أراضيه؛

٣ - يثني على رئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس اللجنة لسرعة استجابتهما عقب التدهور الخطير للحالة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بما في ذلك عقد اجتماعات للتشاور بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أوتا في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ ومؤتمر قمة أبوجا في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، تحت رعاية الرئيس أولسيغون أوباسانجو، رئيس الاتحاد الأفريقي، وكذا قرار تكليف الرئيس تابو مبيكي بمهمة الوساطة بين الأطراف الإيفوارية؛

٤ - يشيد بالجهود التي يبذلها الرئيس تابو مبيكي وبما أعلن عنه من احتمالات التوصل إلى حل، ويحث كافة الأطراف الإيفوارية على مواصلة الحفاظ على أجواء مؤاتية لاستمرار جهود الرئيس تابو مبيكي. ويؤيد المجلس المخطط الذي قدمه الرئيس مبيكي إلى الأطراف الإيفوارية من أجل الخروج من الأزمة والذي يركز على النقاط التالية:

(أ) اعتماد جميع النصوص المستمدة من اتفاق ليناس - ماركوسي؛

- و (ب) تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛
- و (ج) اضطلاع الحكومة الوطنية الانتقالية بمهامها على نحو فعال؛
- و (د) تهئية الأجواء الملائمة في كافة أنحاء الإقليم الوطني من أجل تسهيل إقرار السلام والاستقرار في كوت ديفوار؛

٥ - **يعرب عن تقديره** للرئيس لوران غباغبو ولرئيس الجمعية الوطنية ولرئيس الوزراء وللمجموعة السبعة ولكافة الأطراف الإيفوارية على التقدم المحرز ويشجعهم على مواصلة السعي لإيجاد حل سلمي للأزمة؛

٦ - **يعرب عن ارتياحه** لاعتماد الجمعية الوطنية أربعة عشر (١٤) نصا تشريعيًا مستمدا من اتفاق ليناس - ماركوسي، لا سيما القانون المقترح بشأن تنقيح المادة ٣٥ من الدستور الإيفواري والمتعلقة بشروط أهلية شغل منصب رئيس الجمهورية. وفي هذا الصدد، **يحث** المجلس الرئيس لوران غباغبو على بذل كل ما في وسعه من أجل إتمام هذا الإصلاح بنجاح. ولهذه الغاية، **يدرك** المجلس أن تنظيم استفتاء خيار - لا يلغي غيره من الخيارات - لا يمكن للرئيس أن يلجأ إليه إلا بتنظيم هذه الاستشارة على نحو يتماشى مع روح اتفاق ليناس - ماركوسي وأكرا الثالث. **ويدعو** المجلس إلى إيجاد حل سريع لهذه المسألة بغية تشجيع تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتيسير تنظيم الانتخابات المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥؛

٧ - **يشدد على** الحاجة الملحة للتنفيذ الكامل لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفق الجدول الزمني الذي حدده الرئيسي تابو مبيكي واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تبعاً للمراحل التالية: إنشاء مواقع التخزين وتجميع الرجال والأسلحة ونزع السلاح، تمهيدا لإعادة توزيع خدمات الصحة والتعليم في مرحلة أولى ثم الخدمات الإدارية في الإقليم الوطني بأكمله. **ويحث** المجلس "القوات الجديدة" على التعاون الكامل مع اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بغرض تيسير انطلاق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أقرب وقت ممكن؛

٨ - **يشدد أيضا على** ضرورة تفعيل أداء الحكومة وتعزيز التلاحم بين أعضائها من أجل تمكينها من الاضطلاع بكامل مسؤولياتها فيما يتعلق بتنفيذ برنامج حكومة المصالحة الوطنية التي يتعين تقييم أدائها على أساس منتظم؛

٩ - **يطلب** إلى الحكومة وإلى جميع الأطراف الإيفوارية اتخاذ التدابير المناسبة لإعادة استتباب الأمن للأشخاص والسلع ووضع حد لأي تحريض على الكراهية والتعصب،

لا سيما من خلال وسائط الإعلام. وفي هذا الصدد، يشجع المجلس كل التدابير التي ترمي إلى كفالة وصول إرسال الإذاعة والتلفزيون الإيفواريين إلى كامل أرجاء الإقليم الوطني ومساهمة وسائط الإعلام في تعزيز أجواء المصالحة والتسامح؛

١٠ - يرحب بإنشاء دوريات مشتركة تتألف من عناصر من القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار ومن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بغية تحقيق الأمن الدائم في مدينة أبيدجان وضواحيها. وفي هذا الصدد، يطلب المجلس إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة زيادة قوام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار زيادة ملموسة، بوسائل منها إسهام القوات الأفريقية، وذلك لتمكينها من المساهمة الفعالة في استعادة الأمن في أبيدجان وباقي أنحاء البلد، مع تعزيز ولايتها على النحو المناسب؛

١١ - يدعم حظر توريد الأسلحة المفروض على كوت ديفوار بموجب القرار رقم ١٥٧٢ (٢٠٠٤) ويطلب إلى الأطراف الإيفوارية وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، لا سيما الدول المجاورة، الامتنال الدقيق لأحكام الحظر. كما يطلب إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تقديم المساعدة اللازمة للدول المجاورة لكوت ديفوار من أجل تيسير امتثالها لأحكام حظر توريد الأسلحة؛

١٢ - يدعم أيضا التدابير الفردية المنصوص عليها في الفقرات من ٩ إلى ١١ من القرار رقم ١٥٧٢. غير أن المجلس يطلب إرجاء دخول تلك التدابير حيز النفاذ بغية تمكين الأطراف الإيفوارية من إثبات استعدادها لتنفيذ المقترحات الواردة في الفقرة ٤ من هذا البيان؛

١٣ - يطلب إلى السلطات الإيفوارية اتخاذ تدابير الدعم التالية التي من شأنها المساهمة في تهدئة الوضع وتهيئة الأجواء الملائمة لتنظيم الانتخابات تحت الإشراف الدولي ضمن الحدود الزمنية المقررة. وتتمثل تلك التدابير فيما يلي:

- الإذن للأحزاب السياسية باستبدال ممثليها الحاليين في اللجنة الانتخابية المستقلة إن هي رغبت في ذلك؛
- تعويض الإيفواريين ضحايا الحرب الأهلية، والمواطنين الأجانب الذين طردوا و/أو جردوا من ممتلكاتهم أثناء أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وتشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ أو في أعقابها، والرابطات السياسية التي تعرضت مقارها للنهب والتخريب، والشخصيات السياسية التي تعرضت ممتلكاتها المنقولة والثابتة أيضا للتخريب؛

١٤ - يشدد على الحاجة الملحة لوضع حد للإفلات من العقوبة وعلى ضرورة محاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وكذا كل من يحرض على الكراهية والعنف؛

١٥ - يقرر تحديد الولاية المخولة للرئيس تابو مبيكي ويطلب إليه مواصلة جهوده باسم الاتحاد الأفريقي وإطلاع رئيس الاتحاد الأفريقي باستمرار على هذه الجهود. وسيعاون الرئيس مبيكي مبعوث خاص لرئيس الاتحاد الأفريقي، وفريق الرصد المنشأ بموجب اتفاق أكرا الثالث، والذي يشمل كلا من بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وكذا مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في أبيدجان والذي يتعين تعزيز قوامه تبعاً لذلك. ويحث المجلس الأطراف الإيفوارية على التعاون الكامل مع الرئيس تابو مبيكي والوفاء التام بما تعهدت به من التزامات في إطار تنفيذ المقترحات الرامية إلى إنهاء الأزمة والمضمنة في خريطة الطريق التي اقترحتها الرئيس مبيكي؛

١٦ - يعرب عن تقديره للأمين العام للأمم المتحدة وللمجلس الأمن لما يقدمانه من دعم وتعاون؛

١٧ - يقرر النظر في الحالة في كوت ديفوار على أساس التقارير الدورية التي يتعين تقديمها في غضون ثلاثة أشهر على أبعد تقدير.

باء - عن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والعلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا

إن المجلس،

١ - يكرر الإعراب عن قلقه العميق إزاء الوضع الأمني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار وجود القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات الإنتراهموي في مقاطعتي كيفو، وهو ما يهدد السلم والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي رواندا ويزيد من حدة التوتر بين البلدين ويقوض عملية السلام والعملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويؤكد المجلس من جديد دعمه لالتزام رؤساء الدول والحكومات، الذين وقعوا إعلان دار السلام المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بشأن السلم والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، بمحاربة أعمال الإبادة الجماعية في المنطقة وتحييد مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية ونزع سلاحهم وإحالتهم إلى المحاكم الدولية، بما في ذلك القوات التي ارتكبت أعمال الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤. ويدعم المجلس أيضاً التزامهم بمنع تقديم أي شكل من أشكال الدعم المباشر أو غير

المباشر للجماعات المسلحة أو مدها بالأسلحة أو بأي شكل من أشكال المساعدة لأغراض تنفيذ أعمال عدائية أو هدامة انطلاقاً من أي إقليم ضد دول أعضاء أخرى؛

٢ - **يؤكد من جديد** أن على جميع الدول الأعضاء أن تلتزم بامتناله المبادئ المكرسة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، لا سيما احترام سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع استعمال القوة أو التهديد باستعمالها بين الدول الأعضاء ورفض سياسات الاستبعاد؛

٣ - **يؤكد** أن المشكلة التي يطرحها استمرار وجود القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات الإنتراهاموي وجماعات مسلحة أخرى في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تقتضي من المجتمع الدولي ككل ومن أفريقيا بالتحديد اتخاذ موقف حاسم من أجل نزع سلاح تلك الجماعات المسلحة وتحييدها على نحو فعال. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بالتأييد الذي أعرب عنه رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية إزاء مبدأ اللجوء إلى القوة من أجل نزع سلاح تلك الجماعات المسلحة بواسطة قوة أفريقية. وفي هذا الصدد، يحث المجلس الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على توفير المساعدة الأمنية اللازمة، بما في ذلك القوات العسكرية، من أجل المساهمة في نزع سلاح الجماعات المسلحة وتحييدها على نحو فعال. وعلاوة على ذلك، **يطلب** المجلس إلى اللجنة، كمتابعة لهذا القرار، تسهيل المشاورات اللازمة مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك بلدان المنطقة، ومع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وباقي أصحاب المصلحة؛

٤ - **يطلب** إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة زيادة قوام بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو زيادة ملموسة وتعزيز ولايتها من أجل تمكينها من المساهمة على نحو أكثر فعالية في استقرار الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك نزع سلاح القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات الإنتراهاموي وتحييدها وتعزيز الأمن على طول الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا؛

٥ - **يطلب** إلى رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي العمل، بالتشاور مع الأمم المتحدة، على كفالة الأعمال المبكر لآلية التحقق المشتركة المتفق عليها بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، بروح ووفق نص الإطار المرجعي الموقع في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ويدعو الأطراف إلى التعاون التام مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛

٦ - **يطلب** إلى الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، بالاتصال مع رئيس اللجنة، اتخاذ التدابير المناسبة لتشجيع إعادة بناء الثقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، بما في

ذلك تنظيم اجتماعات بين الرئيس جوزيف كابيلا والرئيس بول كاغامي. ويرحب المجلس بالاستعداد الذي أبداه رئيسا الدولتين في هذا الصدد، ويشجع استئناف العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين، حبذا قبل انعقاد مؤتمر الاتحاد الأفريقي المقبل لرؤساء الدول والحكومات؛

٧ - يدعو الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف وكذا المجتمع الدولي بصفة عامة إلى مواصلة دعم عملية السلام والعملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك تعزيز تلاحم المؤسسات الانتقالية وإعادة بسط سلطة الدولة على كافة أنحاء الإقليم الوطني وتسريع عملية إدماج الجيش والخدمات الأمنية وتهيئة الظروف لاحترام الجدول الزمني للانتخابات؛

٨ - يطلب إلى الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي إنشاء لجنة تتولى المتابعة المنتظمة للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتساعد في العملية الانتقالية. ويتعين على هذه اللجنة إجراء مشاورات مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذا مع كافة البلدان والمنظمات المعنية التماسا للدعم المناسب للعملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويفوض المجلس إلى الرئيس الحالي صلاحية تعيين مبعوث خاص لتأمين الاتصال مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وباقي الجهات الفاعلة المعنية، والمساعدة في تعبئة الدعم الدولي وتوجيه مسار العملية بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة؛

٩ - يطلب إلى رئيس اللجنة اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف تمكينه من الاضطلاع بدور أكثر فعالية في دعم العملية الانتقالية، لا سيما عملية الانتخابات.

جيم - عن الحالة في منطقة دارفور في السودان

إن المجلس،

١ - يرحب بتوقيع اتفاق السلام الشامل في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان ويهنئ الأطراف السودانية على هذا الاتفاق التاريخي. ويدعو المجلس إلى التنفيذ الدقيق لهذا الاتفاق ويعرب عن اقتناعه بأن اتفاق السلام الشامل يتيح إطارا يمكن من خلاله حل مسائل أخرى موضع نزاع في السودان، منها الصراع في دارفور؛

٢ - **يشدد** على أنه لن يتسنى أن التوصل إلى حل دائم للصراع في دارفور إلا من خلال الوسائل السياسية والسلمية ويحث الأطراف على تحديد التزامها بنهج الحوار. وفي هذا الصدد، **يطلب** المجلس أن تُستأنف محادثات السلام بين الأطراف السودانية في أبوجا في أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٥ **ويطلب** إلى الحركات تعيين أرفع قادتها لتمثيلها في تلك المحادثات؛

٣ - **يدين بشدة** الانتهاكات الجسيمة والمتكررة لاتفاق وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ ولبروتوكولات أبوجا المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. **كما يدين** المجلس الهجمات المتواصلة ضد المدنيين الأبرياء والعاملين في المجال الإنساني. **ويعرب عن قلقه العميق** إزاء الحالة الإنسانية السائدة ويحث الأطراف على العمل بجد لتهيئة الظروف المؤاتية لتسهيل الوجود الميداني للمنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية وتعزيزه وكذا لإيصال المساعدات الإنسانية بصورة فعالة؛

٤ - **يحث** جميع الأطراف السودانية على الوفاء بالتزاماتها والتعاون التام مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية من أجل تهيئة الظروف المؤاتية لبدء عودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين على نحو طوعي وآمن في أقرب وقت ممكن، وفي جميع الأحوال قبل بدء موسم الأمطار؛

٥ - **يدرك** أن حكومة السودان قدمت للجنة وقف إطلاق النار معلومات تتعلق بمواقع قواتها وكذا قائمة بأسراها واستجابت للقائمة التي أصدرتها الحركات بتقديم معلومات عن مختلف فئات الأشخاص المحتجزين لديها. **ويدرك المجلس أيضا** أن الحركات قدمت للجنة المشتركة قائمة بأعضائها الذين تحتجزهم حكومة السودان **ويطلب** إلى الحركات أن تستجيب للقائمة التي قدمتها الحكومة؛

٦ - **يطلب** أن تقدم الأطراف تعاونها اللامشروط مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وأن تنفذ تنفيذا تاما القرارات التي اتخذتها اللجنة المشتركة في اجتماعها السادس المعقود في انجمينا، تشاد يومي ٣ و ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وفي هذا الصدد:

- **يتعين** على حكومة السودان أن تسحب قواتها فورا إلى المواقع التي كانت تشغلها قبل الهجوم العسكري الذي شنته في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بغية تهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف المفاوضات السياسية ونزع سلاح الجنجويد/المليشيات المسلحة وإطلاع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بالخطوات الملموسة المتخذة في هذا الصدد. وفي هذا السياق، **يرحب** المجلس بتعهد حكومة السودان بسحب قواتها إلى مواقع ما قبل ٨ كانون الأول/ديسمبر؛

- يتعين على الحركات أن تطلع فوراً رئيس لجنة وقف إطلاق النار بمواقع قواتها وأن تضع حداً للهجمات التي تشنها ضد الأنشطة التجارية والهياكل الأساسية الحكومية، بما في ذلك مراكز الشرطة؛

٧ - **يطلب** إلى لجنة وقف إطلاق النار التحقق من تنفيذ الأطراف لالتزاماتها المذكورة أعلاه وموافاته بتقارير تبعاً لذلك من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة؛

٨ - **يناشد** المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضائه، مواصلة ممارسة الضغط على جميع الأطراف من أجل حملها على التقيد بالتزاماتها وتقديم تعاونها الكامل مع الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي؛

٩ - **يطلب** إلى لجنة الاتحاد الأفريقي مواصلة وتسريع نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وفي هذا الصدد، **يعرب المجلس عن تقديره** للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي ساهمت بقوات وبموظفين مدنيين لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ويحث الدول الأعضاء الذين سبق أن طلبت إليهم اللجنة تقديم أفراد على الاستجابة بسرعة لهذا المطلب من أجل تمكين البعثة من تنفيذ مهام ولايتها بصورة فعالة؛

١٠ - **يعرب عن تقديره** للجهود التي يبذلها فرادى القادة الأفارقة، من أجل إقرار السلام والأمن في دارفور و**يشجع** زيادة التنسيق بين هذه الجهود في إطار محادثات أبوجا؛

١١ - **يعرب أيضاً عن تقديره** لما يقدمه كل من الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من مساهمة ودعم لجهود الاتحاد الأفريقي من أجل التوصل إلى حل دائم للأزمة في دارفور؛

١٢ - **كما يعرب عن تقديره** لشركاء الاتحاد الأفريقي لما يقدمونه من الدعم للجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي سواء فيما يتعلق بنشر "بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان" أو بمحادثات السلام في أبوجا.